دراسات

# الأحزاب الرقمية ومستقبل الديمقراطية

## دراسة في مسارات المشاركة والتنظيم في الفضاء الافتراضي

بقلم: علي نوريان – باحث متخصص بالدراسات الدولية /ايران

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

29 تموز 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.


- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.



## للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net


مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

أصبح للإنترنت والتقنيات الرقمية تأثير متزايد على الأنشطة السياسية وتشكيل الجماعات السياسية، إذ توفر هذه الأدوات فرصًا واسعة للتواصل والتفاعل، مما قد يُسهم في تعزيز الديمقراطية الرقمية ومشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرار السياسي.

رغم أن التقنيات الرقمية توفر بيئة ملائمة لتبادل الآراء والتنظيم، إلا أنها تؤدي في الوقت ذاته إلى إثارة مخاوف تتعلق بخصوصية الأفراد وجمع معلوماتهم لأهداف دعائية.

يمثل ظهور الأحزاب الرقمية مثالًا واضحًا لهذا التحول، إذ تعد بمشاركة موزعة عبر الإنترنت في الساحة السياسية ،إلا أن هذه الوعود تستدعي دراسة متعمقة لمدى توافقها مع الواقع، وتُعد قضايا مثل جذور عدم الثقة العامة في الأحزاب، واستمرار هياكلها وتطورها في العصر الرقمي، والتحديات الناجمة عن الأوليغارشية والبيروقراطية داخلها، من أبرز النقاشات المطروحة في هذا الإطار، كذلك، فإن الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا، وظهور الوسطاء الجدد، وآليات جذب المؤيدين وتفاعلهم داخل الأحزاب الرقمية، يكشف عن أبعاد إضافية لهذه الظاهرة.

**ظهور الأحزاب الرقمية وتحولات المشهد السياسي.**

يجب في البداية الإشارة إلى صعود حركة "النجوم الخمس" في إيطاليا؛ وهي حركة ظهرت فجأة على الساحة السياسية، وخلال أقل من عقد من تأسيسها، تمكنت من الوصول إلى هيكل الحكومة وتولي زمام السلطة، و رفعت هذه الحركة منذ نشأتها شعار سيادة الشعب، وفي سبيل تحقيق هذا المبدأ، اعتمدت آلية قائمة على مشاركة الأعضاء في القرارات الكبرى، ولتحقيق ذلك؛ تم إنشاء منصة إلكترونية تحت اسم "روسو"، لإجراء استطلاعات رأي عبر الإنترنت لتحديد مواقف الحزب بشأن التحالف مع الأحزا ب الأخرى أو انتخاب القيادة ،هذا النهج، الذي لم يعتمد فقط على قرارات القادة بل أخذ في الاعتبار آراء الأعضاء أيضًا، جعل المواطنين يشعرون بمشاركة حقيقية في عمليات صنع القرار ويجدون أصواتهم مسموعة، كان هذا عاملاً مهمًا في اكتساب هذه الحركة الناشئة شعبية سريعة وجذب مؤيدين واسعين، مما أدى في النهاية إلى وصولها إلى السلطة السياسية ، بينما كانت وسائل الإعلام تسخر من هذا الحزب في بداية نشاطه بسبب طريقة عمله هذه، واعتبرت أعضاءه أفرادًا مثاليين ساذجين وغير محترفين.

تتمثل الظاهرة الجديدة في المشهد السياسي في تشكيل أحزاب تُعرف باسم "الأحزاب الرقمية" التي تعمل بنهج يختلف عن الأحزاب التقليدية، تستغل هذه الأحزاب إمكانيات الشبكات الاجتماعية وتطبيقات الهواتف المحمولة والمنصات الإلكترونية لإقامة تفاعل أسرع وأكثر سهولة مع المواطنين، وتوفر لهم إمكانية المشاركة المباشرة في عمليات صنع القرار السياسي، تتجاوز هذه المشاركة مجرد إجراء انتخابات دورية لتشمل إمكانية التصويت على قوانين جديدة والتعبير عن الرأي بشأن القضايا الهامة من خلال هذه الأدوات الحديثة، وبهذه الطريقة، يتراجع دور الوسطاء السياسيين مثل البيروقراطيين والمستشارين إلى حد ما.

تسعى الأحزاب الرقمية إلى كسب ثقة الجمهور بوعد الشفافية والوضوح في جميع الأمور، يتعارض هذا النهج مع الإجراءات الخفية والقرارات غير العلنية للأحزاب التقليدية، خاصة في ظل تراجع الثقة العامة في الأحزاب التقليدية بسبب الركود الاقتصادي وأداء السياسيين السابقين، وفي الوقت نفسه، عززت التطورات التكنولوجية إمكانية مشاركة المواطنين المباشرة في المشهد السياسي وتشكيل نوع من الديمقراطية المباشرة، على عكس الديمقراطية التمثيلية، كما ساهمت الأزمة المالية عام 2008 كعامل مؤثر في إبراز دور التقنيات الرقمية في المشهد السياسي.

لذلك، تعمل التقنيات الرقمية، وخاصة الإنترنت والشبكات الاجتماعية، على تغيير هيكل وعمل الأحزاب السياسية، فالأحزاب التقليدية التي كانت تعتمد على الإجراءات الورقية والاجتماعات الطويلة وإصدار البيانات والهياكل البيروقراطية، تفسح المجال تدريجياً للأحزاب الرقمية التي تجلب شفافية ومساءلة أكبر من خلال إلغاء البيروقراطية والورقية الزائدة، وتسهل على المواطنين فهم أداء السياسيين، وفي هذا السياق، يتشكل نوع من "الحزب المنصي" حيث تستخدم منصات مثل فيسبوك وأمازون بيانات المستخدمين في عمليات صنع القرار السياسي.

مع ذلك، يواجه ظهور الأحزاب الرقمية تحديات أيضًا، فهناك مخاوف متزايدة بشأن خصوصية المواطنين وأمن معلوماتهم ، ومن بين هذه المخاوف احتمال وصول الأفراد المستغلين إلى المعلومات الشخصية وإساءة استخدامها، وكذلك إمكانية التلاعب بالرأي العام من خلال نشر معلومات غير صحيحة وإعلانات موجهة عبر المنصات الإلكترونية، ولذلك، فإن استدامة وفعالية هذا النموذج الجديد للتنظيم السياسي على المدى الطويل لا تزال غامضة ، ومع ذلك، يمكن القول بشكل عام : إن التقنيات الرقمية تغير وجه عالم السياسة بشكل جذري ، وسيقدم هذا التحليل الدقيق والمحايد لهذه الظاهرة، الذي يتجنب المديح المبالغ فيه أو النقد غير المنطقي ويتبنى نهجًا واقعيًا، في الأجزاء اللاحقة من خلال دراسة ثلاثة أحزاب رقمية بارزة (أحزاب القراصنة، حركة النجوم الخمس، بوديموس) وإجراء مقابلات مع المتخصصين، كما سيتم فحص الفروق بين هذه الأحزاب والأحزاب التقليدية، مثل الحزب الجماهيري في ذروة العصر الصناعي وحزب التلفزيون في عصر ما بعد الصناعة.

ظهرت أحزاب القراصنة كرواد في استخدام التقنيات الرقمية بهدف تعزيز المشاركة الشعبية وتعميق الديمقراطية في المشهد السياسي ، إذ تأسس أول حزب من هذا النوع في السويد عام 2006، ودخل الساحة السياسية بعد إطلاق موقع مشاركة الملفات "بايرت باي" ، ركزت هذه الأحزاب، التي تتخذ من شراع القراصنة الأسود رمزًا لها، بشكل أساسي على قضايا مثل حقوق الطبع والنشر ومشاركة الملفات وإصلاح قوانين براءات الاختراع، وقد حققت بعض النجاحات الأولية ، إذ تمكنت في عام 2009، من إرسال ممثلين اثنين من السويد إلى البرلمان الأوروبي، وفي عام 2011، نجح حزب القراصنة الألماني في الحصول على 15 مقعدًا في انتخابات ولاية برلين.

لكن سرعان ما واجهت هذه الأحزاب الناشئة مشاكل وخلافات داخلية وفقدت تماسكها، أظهرت هذه التجربة أن مجرد الاستفادة من التكنولوجيا لإحداث تغيير في السياسة ليس كافيًا، وأن حل المشكلات الداخلية وتحقيق التماسك التنظيمي أمر بالغ الأهمية، أحزاب رقمية مثل القراصنة، على الرغم من الحماس الأولي والحصول على أصوات كبيرة في دول مثل أيسلندا وجمهورية التشيك، لم تتمكن من مواصلة هذه النجاحات الأولية وتحويل أفكارها التكنولوجية إلى نتائج ملموسة في الانتخابات، و يبدو أن أحد أسباب هذا الفشل هو عدم قدرتهم على شرح الأفكار التكنو-مثالية بلغة بسيطة ومفهومة لعامة الناس وجذب أصواتهم.

في المقابل، حققت أحزاب مثل "حركة النجوم الخمس" في إيطاليا و"بوديموس" في إسبانيا نجاحًا ملحوظًا بفضل الاستخدام الفعال لشبكات التواصل الاجتماعي والتنظيم الرقمي ، وقد تميزت هذه الأحزاب، إلى جانب اعتمادها على التكنولوجيا، بتركيزها على القضايا اليومية للمواطنين، واتباعها نهجًا شعبويًا ، وقد ساهمت ثلاثة عوامل رئيسية في الشعبية المفاجئة لهذه الحركات :

الاستفادة من الوسائط الرقمية: تمكنت هذه الحركات من خلال إتقان أدوات الاتصال الحديثة مثل المدونات وشبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، إنستغرام) من التواصل بسرعة مع الجماهير وإيصال رسالتها إلى شريحة واسعة من الناس، على سبيل المثال، بدأت "حركة النجوم الخمس" نشاطها عام 2009 بمدونة، ومن خلال انتقاد السياسيين التقليديين والحضور النشط في شبكات التواصل الاجتماعي، اكتسبت شهرة وشعبية بسرعة، ووصلت أخيرًا إلى السلطة في انتخابات 2018.

الشعارات الشعبوية: تمكنت هذه الأحزاب من خلال طرح شعارات جذابة ومتناغمة مع رغبات الناس، مثل مكافحة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعبير عن صوت المواطن العادي، من جذب اهتمام ودعم كبيرين، كانت شعاراتها المناهضة للتقشف والعدالة الاجتماعية فعالة للغاية، خاصة في ظل حالة الاستياء العام من الأحزاب التقليدية.

الاستياء العام من الأحزاب التقليدية: وفر شعور الناس بعدم اهتمام الأحزاب التقليدية بهم أرضية لظهور وقبول الحركات الجديدة، وقد تمكنت هذه الحركات، من خلال تقديم صورة مختلفة وادعاء الاستماع إلى صوت الناس، من الحصول على أصوات كبيرة.

لذلك، فإن مجرد وجود أفكار قائمة على التكنولوجيا ليس كافيًا للنجاح السياسي؛ بل إن القدرة على ترجمة هذه الأفكار إلى لغة مفهومة لعامة الناس والاهتمام بقضاياهم اليومية أمر بالغ الأهمية، ومع ذلك، فإن ظهور الأحزاب الرقمية قد غير مفهوم الديمقراطية حتمًا، في العصر الرقمي، تنتقل الأحزاب السياسية من الهياكل التقليدية والمغلقة إلى مؤسسات مفتوحة وتشاركية، و في النهاية، تتزايد أهمية الإنترنت بوصفها أداة اتصال، وجميع الأحزاب السياسية مجبرة على التكيف مع هذه الظروف الجديدة والتحرك نحو الرقمنة.

**الأحزاب الرقمية وطموح المشاركة الموزعة: تقاطع الوعد والواقع في الساحة السياسية عبر الإنترنت**

تسعى الأحزاب الرقمية، بالاعتماد على مفهوم "التنظيم الموزع"، إلى إحداث تحول في هياكل السلطة التقليدية، وذلك عبر تفويض الصلاحيات إلى عامة الناس، مما يمهد الطريق لمشاركة أوسع في العمليات السياسية ، و يتمثل الهدف الأسمى لهذه الأحزاب في تعزيز مكانتها في مواجهة الأحزاب الراسخة واستغلال الطاقات التطوعية لمؤيديها، فيجسد هذا التوجه في جوهره نموذجًا مثاليًا للديمقراطية عبر الإنترنت، حيث تتاح الفرصة لجميع الأفراد للمشاركة الفعالة، ويمكن ملاحظة تجلي هذا المثل في منصة "روسو" (Rousseau)، المستوحاة من أفكار جان جاك روسو، والشعار المحوري لحركة "النجوم الخمس" الإيطالية ("شارك، اختر، غيّر"). وبهذا، تسعى الأحزاب الرقمية، بالاستفادة من التقنيات الحديثة، إلى إخراج الساحة السياسية من احتكار فئات معينة.

يرتكز الأساس الفكري لهذه الأحزاب على الاعتقاد بأن المشكلات الراهنة في الأنظمة السياسية تنبع من غياب المشاركة الشاملة للمواطنين في عملية صنع القرار، وعليه، فإن الحل المقترح من قبلهم يتمثل في إنشاء منصات رقمية مفتوحة تتيح لجميع أفراد المجتمع فرصة التعبير عن آرائهم والتوصل إلى إجماع جماعي،و تُعد الأفكار التي طرحتها الأحزاب الرقمية نوعًا ما تذكيرًا بمفاهيم الديمقراطية المباشرة في اليونان القديمة وآراء الاشتراكيين الديمقراطيين الأوائل، ومع ذلك، يعتقد الحزب الرقمي أن ظهور التقنيات الرقمية قد هيأ إمكانية تحقيق هذه الأفكار عمليًا أكثر من أي وقت مضى.

على الرغم من هذه المُثل السامية، فإن واقع أداء الأحزاب الرقمية يختلف بشكل كبير عن الوعود التي قطعتها، فبينما زعمت هذه الأحزاب أن المنصات عبر الإنترنت توفر سهولة التعبير عن الرأي والنقاش والتصويت لجميع الأعضاء، وتزيل هياكل الحزب التقليدية التي تركز السلطة في أيدي قلة معينة، أظهرت التجربة أن السلطة لم تُوزّع فحسب، بل غالبًا ما تركزت بشكل أكبر في أيدي القادة الكاريزماتيين ودائرتهم المقربة، فهذه المنصات عبر الإنترنت، بدلاً من أن تكون منصة للديمقراطية الحقيقية، أوجدت نوعًا من "المركزية الموزعة"؛ مظهر ديمقراطي ولكن جوهر مركزي.

سهولة العضوية في هذه الأحزاب من خلال التسجيل في الشبكات الاجتماعية والهيكل التنظيمي المرن للأحزاب القائمة على المنصات، أدت إلى إلغاء الكوادر الحزبية التقليدية ونقل السلطة إلى القائد وحاشيته. تشبه هذه الظاهرة هيكل شبكات التوزيع التي يتم فيها إلغاء الوسطاء، لكن الربح الأساسي يعود إلى رأس الشبكة.

**جذور انعدام الثقة العامة في الأحزاب السياسية: استمراريتها وتحولها الهيكلي في العصر الرقمي**

يرى بعض المحللين أن الأحزاب السياسية التقليدية تتجه تدريجيًا نحو الزوال ؛ نتيجة ظهور الإنترنت وانتشار الفضاء الرقمي، مما أدى إلى تراجع نفوذها وقوتها،

وتستند هذه الرؤية إلى فرضية مفادها أن المواطنين في عالم اليوم المترابط باتوا قادرين على الوصول المباشر إلى المعلومات والتعبير عن آرائهم دون الحاجة إلى وساطة الأحزاب ، ومع ذلك، أثبتت الحقائق الموجودة عكس هذا التصور،

فلم تختف الأحزاب السياسية من الساحة السياسية فحسب، بل استمرت في نشاطها بأشكال جديدة وبقوة أكبر، متكيفة مع متطلبات العصر الجديد، لقد أدركت هذه الأحزاب أهمية وسائل الإعلام الاجتماعي والفضاءات الإلكترونية، وغيرت من مقارباتها التواصلية، وعززت من نطاق نفوذها وتأثيرها من خلال إقامة تفاعلات عبر الإنترنت، وعقد نقاشات وحوارات افتراضية، واستخدام إمكانات الشبكات الاجتماعية ، في غضون ذلك، توقع عدد من المتخصصين في العلوم السياسية أيضاً ضعف دور الأحزاب، مستندين إلى اتجاهات مثل العولمة والتراجع النسبي لسلطة الدول القومية، لكن التطورات الأخيرة أظهرت أن هذه التوقعات لم تتحقق بالكامل، وأن الأحزاب السياسية لا تزال تؤدي دورها كلاعبين مهمين ومؤثرين على الساحة السياسية.

يرتبط التشكيك الشعبي في الأحزاب السياسية التقليدية بجراح القرن العشرين، لا سيما مع صعود النازية والستالينية، اللتين خلّفتا نفورًا واسعًا من التنظيمات الحزبية والسياسية، لاحقًا، ساهمت حركات مثل اليسار الجديد، والبيئية، والنسوية في طرح تساؤلات حول فعالية الأحزاب الكلاسيكية، مؤكدين على ضرورة بناء هياكل بديلة. وفي مرحلة أخرى، فقدت الأحزاب الاشتراكية النيوليبرالية ثقة المواطنين، بعدما وُصفت بـ"الأحزاب الفارغة" و"الآلات السياسية الانتهازية" التي تسعى لتحقيق مصالح ضيقة بعيدًا عن خدمة الشعب، مما أدى إلى تزايد انعدام الثقة في العديد من هذه التنظيمات.

بالإضافة إلى التجارب التاريخية وأداء بعض الأحزاب، وُجهت انتقادات نظرية إلى هذه المؤسسات، فقد اعدت شخصيات بارزة مثل جورج واشنطن الأحزاب السياسية عائقاً أمام التفكير المستقل للأفراد، ومن جهة أخرى، تتهم المجموعات اليسارية ومعارضي العولمة هذه التنظيمات بالاستبداد وتصلب الرأي، في المقابل، يشكك مفكرون مثل فريدريش فون هايك في وجود الحزب أساساً، ويعتقدون أن المجتمع قادر على التنظيم الذاتي دون فرض هياكل إجبارية، وفي العصر الرقمي أيضاً، انتشر هذا الاعتقاد بين الكثيرين بأنه يمكن تسيير الأمور دون الحاجة إلى الأحزاب والمنظمات التقليدية.

على الرغم من هذا المستوى من التشاؤم، يثير الظهور السريع للأحزاب الرقمية وجذبها الجماهيري الكبير تساؤلات جديدة، لقد جلبت هذه الأحزاب، بميولها نحو الليبرالية، على غرار حركات عام 1968 واليسار السايبر-فوضوي في التسعينيات،

أفكاراً جديدة معها، وتكتسب دراسة كيفية تشكيل وتطور الأحزاب السياسية ودورها في الديمقراطيات المعاصرة أهمية بالغة.

بشكل عام، ظهرت الأحزاب الحديثة بعد الثورة الصناعية وبالتزامن مع انتشار الرأسمالية، وتشكيل الحكومات الشعبية، ومنح حق الاقتراع العام، ومع حصول عامة المواطنين على حق المشاركة السياسية، ظهرت الأحزاب كأداة لتجميع الأصوات وكسب السلطة السياسية، ووفقاً لماكس فيبر، فإن الديمقراطية والأحزاب السياسية ظواهر متلازمة؛ لأن الديمقراطية تستند إلى صوت الشعب،

وتسعى الأحزاب لكسب هذه الصوت، وفيما يتعلق بتطور الأنظمة الحزبية، يجب الإقرار بأن هذه الأنظمة نادراً ما تتغير، وتعود تحولاتها إلى خلافات اجتماعية عميقة، وقد حدث آخر تحول كبير في هذا المجال في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي مع ظهور أحزاب اليسار الجديد وطرح آراء جديدة حول جودة الحياة، وحقوق المرأة، والبيئة.

من الجدير بالذكر أنه على الرغم من الأهمية المحورية للأحزاب السياسية، لم يركز العديد من الفلاسفة والمنظرين السياسيين اهتماماً كبيراً عليها، فعلى سبيل المثال، تناولت العديد من النظريات السياسية المعروفة هياكل الأنظمة السياسية أكثر من تناولها للأحزاب نفسها، وفي هذا السياق، يُعد عمل أنجيلو بانيبيانكو بعنوان "الأحزاب السياسية: التنظيم والسلطة" دراسة مهمة في هذا المجال، كما أن النظرية الماركسية، باستثناء أعمال لينين وغرامشي، لم تُولِ اهتماماً كبيراً لدور ووظيفة الأحزاب، في المقابل، أصبحت الحركات الاجتماعية في السنوات الأخيرة موضوع اهتمام العديد من الباحثين، وفي الختام، يُظهر مسار تطور الأحزاب السياسية أنها تحولت من مجموعات صغيرة ونخبوية (مثل اليعاقبة في الثورة الفرنسية أو الويج في بريطانيا) إلى منظمات جماهيرية كبيرة، خاصة مع ظهور الاشتراكيين والشيوعيين.

أدت التحولات الأساسية في مجال الصناعة والاقتصاد في الماضي إلى ظهور نوع خاص من الأحزاب السياسية يُعرف بـ"الحزب الجماهيري"، عملت هذه الأحزاب، بهيكل متماسك وتسلسل هرمي دقيق، على غرار منظمة صناعية كبيرة، تميز الحزب الجماهيري بخصائص فريدة؛ شملت العضوية الواسعة من مختلف شرائح المجتمع، والتمتع بتنظيم إداري واسع وفعال، والالتزام التام للأعضاء بالتعليمات الصادرة من المستويات العليا للمنظمة، وتوسع الفروع في المدن والقرى، والنشاط الواسع للمنظمات الثقافية والاجتماعية التابعة، والتركيز على دعم الطبقات العاملة والمحرومة، والالتزام بمجموعة من المعتقدات السياسية المحددة التي كان جميع الأعضاء ملزمين بقبولها.

في شرح هذا الهيكل، شبه "ماركو رولي" الحزب الجماهيري بمصانع فورد؛ بمعنى أنه كما تُنتَج السلع في المصنع، كذلك ينتج هذا الحزب السياسة، كان أعضاء الحزب بمثابة عمال المصنع، وكوادره اشبه بفنيين، ولجنته المركزية في مكان مجلس كإدارة المصنع.

أدت الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن الماضي، مع إغلاق العديد من المصانع وارتفاع معدلات البطالة، إلى إضعاف الأحزاب الجماهيرية التي كانت تدافع بشكل أساسي عن مصالح العمال، وفي أعقاب هذه التطورات، ظهرت حركات جديدة مثل الحركات الطلابية، والبيئية، والنسوية بمطالب جديدة لم تتوافق مع الأطر الأيديولوجية للأحزاب الجماهيرية،و من ناحية أخرى، ساهم ظهور التلفزيون وانتشاره بوصفه وسيلة إعلامية قوية بدوراً كبيراً في الساحة السياسية، وابتعدت الأحزاب السياسية تدريجياً عن التفاعل المباشر وجهاً لوجه مع الناس، وحاولت التواصل مع جمهورها عبر وسيلة التلفزيون، فمهدت هذه التغييرات الطريق للتراجع التدريجي للأحزاب الجماهيرية وظهور أحزاب جديدة ركزت اهتمامها الرئيسي على الإعلانات التلفزيونية والتواصل مع مجموعات محددة، وأصبحت تُعرف بـ"الأحزاب التلفزيونية".

**طرح مفكرو العلوم السياسية أيضاً، في إطار شرح هذه التحولات، مصطلحات جديدة:**

**الحزب الشامل (الخيمة الكبيرة):** حزب يسعى إلى جذب طيف واسع من الأفراد ذوي وجهات النظر المختلفة ولا يُظهر التزاماً كبيراً بأيديولوجيات محددة.

الحزب المهني-الانتخابي: حزب يركز أولويته الرئيسية على الدعاية الانتخابية الفعالة وكسب دعم مجموعات مستهدفة محددة.

**حزب الكارتل (الحكومي):** حزب يسعى إلى تثبيت السلطة وإقصاء منافسيه السياسيين.

تشير هذه المصطلحات إلى أن الأحزاب السياسية قد شهدت انتقالاً من النموذج التنظيمي الجماهيري القائم على المشاركة الواسعة، إلى نموذج أكثر تركيزاً على الإعلام وتخصصاً في التفاعل مع مجموعات محددة.

**الأحزاب السياسية من عصر التلفزيون إلى ظهور الأحزاب الرقمية وتحدي الأوليغارشية والبيروقراطية**

لقد أحدث التلفزيون تحولاً جذريًا في هيكل الأحزاب السياسية ووظيفتها، فابتعدت الأحزاب تدريجيًا عن الاعتماد على القاعدة الشعبية الواسعة والتواصل المباشر مع الجماهير، وتحولت إلى كيانات عُرفت باسم "الأحزاب التلفزيونية"، ركزت هذه الأحزاب اهتمامها الرئيسي على الدعاية التلفزيونية، والحضور الكاريزماتي للقادة في البرامج الإعلامية، واستغلال جاذبيتهم الشخصية؛ وهو اتجاه صورته المسلسلات السياسية مثل "من وراء الكواليس" و "بيت من ورق".

وفي هذا السياق، عاملت الأحزاب التلفزيونية، بمنهجية مشابهة للشركات التجارية، المواطنين كأنهم مستهلكون، وسعت إلى جذب أصواتهم باستخدام تقنيات التسويق، لذلك، أصبحت الأولوية للمظهر ووجه القادة والدعاية الإعلامية، إذ تعد الأمثلة البارزة مثل دونالد ترامب في الولايات المتحدة وسيلفيو برلسكوني في إيطاليا، اللذين كانا وجهين تلفزيونيين معروفين قبل دخولهما عالم السياسة، دليلاً على هذا الادعاء. ويُعد حزب "إلى الأمام إيطاليا" بقيادة برلسكوني، نموذجًا بارزًا لهذا النوع من الأحزاب، بالإضافة إلى ذلك، افتقرت الأحزاب التلفزيونية إلى الهيكل البيروقراطي الثقيل للأحزاب الجماهيرية، ولجأت أكثر إلى الاستعانة بالمتخصصين والمستشارين المستقلين.

ومع ذلك، أدى ظهور الأحزاب التلفزيونية إلى ابتعاد الناس عن الساحة السياسية وشعورهم بعدم الأهمية، فالتلفزيون، من خلال التركيز على الحملات الشخصية والمرشحين، أبعد الأحزاب عن المجال العام للمجتمع، وأسفر عن انخفاض مشاركة المواطنين في عضوية الأحزاب الكبرى، في المقابل، وفرت وسائل الإعلام الرقمية مثل الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي فرصة جديدة للأحزاب، وتسعى هذه "الأحزاب الرقمية" إلى إحياء الديمقراطية الحزبية، وزيادة المشاركة الشعبية في السياسة، وتحويل المواطنين السلبيين في عصر التلفزيون إلى "مواطنين إنترنتيين" فاعلين، وإعادة التواصل بين الناس والحكومة، وبهذا، بينما أبعد التلفزيون الناس عن السياسة إلى حد ما، تسعى وسائل الإعلام الرقمية إلى تقريبهم من هذا المجال مجددًا.

ورغم هذه التحولات، لا يزال السؤال الأساسي قائماً: كيف يمكن منع الأحزاب السياسية، التي هي بطبيعتها مؤسسات ديمقراطية، من التحول إلى هياكل تركز على سلطة أفراد معينين أو "الأوليغارشية"؟ طرح عالم الاجتماع السياسي والاقتصادي الإيطالي روبرت ميشيلز، في أوائل القرن العشرين، نظرية بعنوان "القانون الحديدي للأوليغارشية"،و كان يعتقد أن أي منظمة، حتى أكثرها ديمقراطية، ستُسيطر عليها في النهاية مجموعة معينة، وذكر ميشيلز الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني كمثال، الذي رغم تطلعاته الديمقراطية، شهد في النهاية ظهور قادة أقوياء سيطروا على الأعضاء الآخرين.

وترجع أسباب ميل الأحزاب نحو الأوليغارشية من وجهة نظر ميشيلز إلى تضخم المنظمات والحاجة إلى قائد وممثل يستوليان تدريجياً على السلطة،و بعبارة أخرى، "حيثما توجد منظمة، توجد أوليغارشية" ، فالمنظمات بطبيعتها عرضة لاحتكار السلطة من قبل مجموعة معينة، وهذه الحاجة للتمثيل هي التي تؤدي إلى الأوليغارشية وتركيز السلطة،

ويرى منظّرون مثل ماكس فيبر وروبرت ميشيلز أن القيادة أمر لا مفر منه، ويعتقدون أنه يجب دائماً على مجموعة اتخاذ القرارات وعلى الجماهير اتباعهم ، لذلك، تفتقر الجماهير عموماً إلى الحراك والدافع الكافي للمشاركة الفعالة في السياسة.

نقطة أخرى مهمة يؤكد عليها هؤلاء المنظرون هي وجود عنصر وسيط بين القائد والجماهير،و يشمل هذا العنصر الهيكل التنظيمي، وشبكات الاتصال، وموظفي الحزب، وبيروقراطيته، الآن، مع ظهور الأحزاب الرقمية، يطرح السؤال: كيف سيتغير دور هذا العنصر الوسيط؟ هل سيتم حذفه أم سيخضع فقط للتحول؟

لطالما شكلت البيروقراطية تحدياً قديماً في هيكل الأحزاب السياسية، ويمكن أن تؤدي إلى انحراف هذه الكيانات عن أهدافها الأساسية، أي خدمة الناس وتحقيق الديمقراطية ، فتظهر هذه المشكلة عندما يتحول الحزب، بدلاً من عكس رغبات الجمهور والاستجابة لاحتياجات المجتمع، إلى منظمة تتمحور حول ذاتها وتسعى فقط إلى الحفاظ على مصالحها وتعزيز سلطتها.

وقد أكد منظّرون بارزون مثل ماكس فيبر، وروبرت ميشيلز، وأنطونيو غرامشي على مخاطر البيروقراطية في المنظمات السياسية، ويصف فيبر الهيكل البيروقراطي بأنه "قفص حديدي" يحاصر الحزب في شبكة من القوانين واللوائح الجافة والجامدة، ويمنعه من الدينامية والاهتمام بالاحتياجات الحقيقية للناس، ويعتقد ميشيلز، من خلال طرحه "القانون الحديدي للأوليغارشية"، أن الميل إلى البيروقراطية أمر لا مفر منه في المنظمات الكبيرة، كما يعد غرامشي البيروقراطية "أخطر قوة محافظة" تمنع الحزب من التطور والتكيف مع متطلبات العصر.

كانت الأحزاب الجماهيرية التقليدية مثالاً بارزاً على الهياكل البيروقراطية المركزية، حيث كانت القرارات تتخذ بشكل رئيسي في المكاتب المركزية، وكان دور الأعضاء العاديين في الحزب مهمشاً، في المقابل،

البيروقراطي من خلال الاستعانة ببعض المهام لمستشارين وخبراء خارجيين، ومع ذلك، فإن هذا النهج لم يكن خالياً من العيوب، ويمكن أن يهيئ الأرضية لتغلغل الانتهازيين والمستغلين.

في الختام، يرتبط الأداء الديمقراطي أو البيروقراطي للحزب ارتباطاً مباشراً بمنهجية قيادته، فالقادة الذين يضعون مصالح الأعضاء وعموم الناس في الأولوية، يهيئون بيئة للمشاركة الديمقراطية،و في المقابل، القادة الذين يفكرون فقط في مصالحهم الشخصية والجماعية، يدفعون الحزب نحو هيكل بيروقراطي ومحافظ، وبناءً على ذلك، يمكن القول :إن الحزب التقدمي يعمل بآلية "المركزية الديمقراطية" ويعتني بالأعضاء والناس، بينما يفضل الحزب الرجعي، من خلال تبنيه نهج "المركزية البيروقراطية"، مصالحه الخاصة على مصالح المجتمع.

لقد أتاح ظهور الإنترنت والفضاء الرقمي فرصاً جديدة للأحزاب لإقامة اتصال مباشر أكثر بين القادة والأعضاء من خلال إلغاء الهياكل البيروقراطية التقليدية، وتعزيز مشاركتهم عبر المنصات الرقمية، ومع ذلك، فإن تحقيق وعد "الديمقراطية عبر الإنترنت" يواجه تحديات جدية، ويُخشى أن يؤدي هذا التطور ببساطة إلى تشكيل نوع جديد من تركيز السلطة في أيدي مجموعة معينة.

إن الحل الأساسي لمواجهة البيروقراطية وتعزيز الديمقراطية في الأحزاب هو التوزيع المتوازن للسلطة بين القادة والأعضاء وإلزام القادة بالمساءلة أمام الأعضاء، إن مدى ديمقراطية الحزب يرتبط مباشرة بتوازن السلطة بين القيادة والأعضاء ومدى مساءلة القيادة أمام الأعضاء، لذلك، يعد تعزيز آليات مساءلة القادة خطوة أساسية لمنع سيطرة البيروقراطية وضمان الأداء الديمقراطي للأحزاب السياسية.

**إعادة تعريف الديمقراطية في العصر الرقمي: مقاربات الأحزاب الرقمية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية**

يُعرف الأشخاص الذين ينجذبون إلى الأحزاب الرقمية بأنهم من الشباب الذين نشأوا في العصر الرقمي ولديهم صلة عميقة بالتقنيات الحديثة والإنترنت، هذه المجموعة، التي يشار إليها غالبًا باسم "شعب الويب"، على الرغم من إلمامها وإيمانها بقدرات الفضاء الافتراضي، تشعر بالتهميش والإهمال من المنظور الاقتصادي والسياسي، فإنهم لا يعرفون هويتهم على أساس الانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة، بل "بوصفهم شعب" أو "مواطنين".

يمكن ربط تشكيل الأحزاب الرقمية بالفجوات الناشئة في المجتمع، والتي هي بدورها نتيجة لحدثين مهمين: الركود الاقتصادي الكبير عام 2008 والثورة الرقمية، لقد أحدثت الثورة الرقمية، مع انتشار الإنترنت والهواتف الذكية،

تحولات جوهرية في كيفية الإنتاج والاستهلاك والاتصالات والاقتصاد إذ إن في العصر السابق، كانت القوة تتركز في الصناعات التحويلية ؛ أما الآن بسبب التركيز على المعلومات، انتقلت هذه القوة إلى مجال أجهزة الكمبيوتر، لقد حلت شركات النفط والسيارات الكبرى محل العمالقة الرقميين مثل Apple و Amazon، مما يدل على انتقال السلطة من المنتجات المادية إلى عالم المعلومات والفضاء الافتراضي.

وقد جلبت هذه التحولات معها مخاوف، ومن بين التحديات التي أثيرت قضايا مثل تهديد الخصوصية، والمراقبة الشاملة، واحتكار الشركات الكبرى، وانعدام الأمن الوظيفي ، هناك مخاوف من أن يؤدي التقدم في الذكاء الاصطناعي والروبوتات إلى استبدال القوى العاملة في الوظائف وزيادة البطالة، وفي غضون ذلك، ضربت شركات التكنولوجيا الكبرى المعروفة باسم FAANG (Facebook و Apple و Amazon و Netflix و Google) الاقتصاد من خلال إنشاء احتكارات ولم تحقق أداءً جيدًا فيما يتعلق بدفع ضرائب عادلة وخلق فرص عمل والاهتمام بالمستهلكين.

الشباب الذين يؤيدون الأحزاب الرقمية، والذين يشار إليهم باسم "المنفصلون المتصلون" (أي الأفراد الذين تم استبعادهم من الأنظمة السياسية التقليدية والذين يرتبطون بالعالم الرقمي)، مفتونون بالتكنولوجيا وقلقون من عواقبها المحتملة، هؤلاء الأفراد، الذين غالبًا ما يكونون من ذوي التعليم العالي، يفتقرون إلى الاستقرار المالي ولديهم مخاوف بشأن مستقبلهم الوظيفي، تلخص مطالبهم الرئيسية من السياسيين والأحزاب في ثلاثة محاور: الحريات الرقمية (عدم تدخل الحكومة في الحياة عبر الإنترنت والحفاظ على الخصوصية)، الديمقراطية الرقمية (إمكانية المشاركة في القرارات السياسية عبر الإنترنت)، و الأمن الاقتصادي (الحصول على وظيفة ودخل مناسبين والاستفادة من الدعم الاجتماعي).

لقد سهّل الوصول السهل للشباب إلى الإنترنت قبول الأفكار الجديدة للأحزاب الرقمية،و تركز العديد من هذه الأحزاب على قضايا محددة مثل الحقوق الرقمية ومكافحة الفساد، والتي تعد ذات أهمية خاصة للشباب، ومن الجدير بالذكر أن الأحزاب الرقمية تحظى بشعبية أكبر بين الطبقات المتوسطة والدنيا في المجتمع، ولكنها تحصل على أصوات من جميع الشرائح الاجتماعية، بعبارة أخرى، يميل كل من ذوي الدخل المنخفض والأثرياء، والعمال والموظفين، إلى هذه الأحزاب.

تُعرب الأحزاب الرقمية عن رفضها الصريح لفرض الرقابة والقيود على حرية التعبير في الفضاء الإلكتروني. وفي هذا السياق، تقدم بعض هذه الأحزاب، مثل حركة النجوم الخمس الإيطالية، خدمات كـ"درع الشبكة" التي تهدف إلى تقديم الاستشارات القانونية للمدونين والنشطاء المتضررين من القيود القانونية، وتؤكد هذه الأحزاب كذلك أهمية شفافية أداء الحكومات وحق المواطنين في الوصول إلى المعلومات الرسمية؛ فحزب القراصنة يطالب بشفافية أصحاب السلطة، بينما ينشر حزب بوديموس ميزانيته بشكل علني على موقعه الإلكتروني، ويكمن الهدف الأساسي لهذا النهج في تمكين الجميع من الوصول الحر والسهل إلى المعلومات.

هذه المطالب، التي كانت في البداية تقتصر على الأحزاب الرقمية، ظهرت تدريجيًا في سياسات الحكومات؛ فقد تم تمرير قانون الحقوق الرقمية في المملكة المتحدة وقانون حقوق الإنترنت في البرازيل،

وهكذا، فإن الأحزاب الرقمية، التي ركزت في البداية على الحقوق الرقمية، تسعى الآن إلى التوفيق بين مفاهيم الديمقراطية ومتطلبات العالم الرقمي.

تسعى الأحزاب الرقمية إلى معالجة حالة الاستياء المتجذّرة لدى المواطنين تجاه أداء الديمقراطيات المعاصرة، إذ يشعر الكثيرون بأن الممثلين المنتخبين والمؤسسات السياسية يغفلون عن تلبية مطالبهم واحتياجاتهم، ويولون الأولوية لتحقيق مصالحهم الخاصة، إذ تعود جذور هذا الاستياء إلى سبعينيات القرن الماضي، لكنه تفاقم بشكل ملحوظ في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008. في ظل هذا السياق، طُرح تساؤل جوهري: لماذا يجب أن تتولى مجموعة محدودة من الممثلين اتخاذ القرارات نيابة عن الشعب؟ ألا يملك المواطنون الحق في المشاركة المباشرة في صياغة القرارات المصيرية للبلاد؟ من هذه الأسئلة انبثق مفهوم "الديمقراطية الرقمية"، الذي يهدف إلى تمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، ليس فقط من خلال الانتخابات الدورية، بل أيضًا عبر أدوات رقمية مثل استطلاعات الرأي عبر الإنترنت، وإبداء الملاحظات حول ميزانيات البلديات، والمساهمة في اتخاذ القرارات الكبرى على مستوى الوطن.

وفي هذا الصدد، طُرحت أفكار مثل الإلغاء الكامل للبرلمانات واتخاذ جميع القرارات عبر الإنترنت أو إجراء استفتاءات عبر الإنترنت عند الاقتضاء، ومع ذلك، يواجه تحقيق هذه الأفكار تحديات عديدة، على سبيل المثال، احتمال مشاركة محدودة للأفراد الذين لديهم وصول إلى الإنترنت وكيفية معالجة آراء جميع المواطنين بشكل عادل هي من بين هذه التحديات، لذلك، لا يزال الاستبدال الكامل للديمقراطية التمثيلية بالديمقراطية الرقمية غير مؤكد.

تطرح الأحزاب الرقمية مجموعة من الحلول لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها العصر الرقمي ، وتتمثل أبرز هذه الحلول في التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة، كالشمسية، وتأسيس أنظمة دعم اجتماعي مبتكرة توفر الحماية للمواطنين في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة ، كما تولي هذه الأحزاب، وعلى رأسها حزب القراصنة وحركة النجوم الخمس، اهتمامًا كبيرًا بجعل الإنترنت متاحًا مجانًا للجميع، والعمل على تحويل الدول إلى "دول ذكية" تعتمد على التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة، ومن أبرز مطالبها أيضًا مكافحة الفجوة الرقمية، التي تتجلى في عدم تكافؤ الوصول إلى وسائل التكنولوجيا، والسعي لتسهيل توفير الهواتف الذكية وخدمات الإنترنت لسكان المناطق الريفية والنائية.

بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الأحزاب الرقمية على ضرورة الانتباه إلى فكرة الدخل الأساسي الشامل (UBI)؛ لأنهم يعتقدون أنه بالنظر إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعالم الرقمي، يجب على الحكومة أن تدفع مبلغًا بانتظام وبدون شروط لجميع المواطنين، ويقترح آخرون أنه بدلاً من المدفوعات النقدية، يجب على الحكومة توفير خدمات مجانية مثل الرعاية الصحية والنقل العام والتعليم للمواطنين، وخاصة ذوي الدخل المنخفض، لحمايتهم من أضرار التكنولوجيا،

تسعى الأحزاب الرقمية أيضًا إلى تصميم نماذج جديدة للتأمين الاجتماعي تتناسب مع تغيرات سوق العمل وتقلبات الوظائف،

وتؤكد على دعم الشركات الصغيرة ورجال الأعمال لتمكين الجميع من الاستفادة من الاقتصاد الجديد، بعبارة أخرى، ليس هدف هذه الأحزاب مجرد مواكبة موجة التكنولوجيا، بل توجيه هذه الموجة نحو بناء مجتمع أكثر عدلاً وديمقراطية.

**عواقب الاعتماد على التكنولوجيا في الأحزاب الرقمية وظهور الوسطاء الجدد**

رغم ما توفره التكنولوجيا من فوائد متعددة للأحزاب الرقمية، إلا أن الاعتماد المتزايد عليها قد ينطوي على مخاطر كبيرة؛ فتعطل الإنترنت أو وقوع هجمات إلكترونية يمكن أن يعرقل أنشطة هذه الأحزاب بشكل خطير، بالإضافة إلى ذلك، تؤثر تقنيات الاتصال بشكل ملحوظ على سلوك الأفراد والتفاعلات الاجتماعية. وعلى الصعيد الحزبي، تؤدي هذه التقنيات دورين محوريين: أولهما تسهيل التواصل مع الجماهير الخارجية لاستقطاب المؤيدين والمنافسة مع الجماعات الأخرى، وثانيهما تنظيم الهيكل الداخلي للحزب وضمان التواصل الفعّال بين القادة والأعضاء، وتُولي الأحزاب الرقمية أهمية خاصة لجانب التنظيم الداخلي، حيث تسعى إلى ترسيخ الديمقراطية داخل الحزب من خلال استخدام المنصات الرقمية.

تساهم سياسة المنصات، من خلال إتاحة الفرصة للجمهور للتعبير عن آرائهم، في تضييق نطاق اللامبالاة وتحدي احتكار السلطة من قبل مجموعات معينة عبر تسهيل المشاركة الشاملة في عمليات اتخاذ القرار، ومع ذلك، فإن المنصات الرقمية، إلى جانب تقديم خدماتها "المجانية" ظاهريًا، تمارس نوعًا جديدًا من الوساطة والتحكم، فبينما يتم إلغاء الوسطاء التقليديين، تتحول هذه المنصات بحد ذاتها إلى وسطاء أكثر قوة، إضافة إلى ذلك، يشكل جمع واستغلال المعلومات الشخصية للمستخدمين لأغراض دعائية وتجارية قضية بالغة الأهمية، فالمستخدمون، من خلال إنتاج المحتوى على هذه المنصات، يساهمون بشكل غير مقصود ومجاني في زيادة قيمتها، وفي الوقت نفسه، يجدون أنفسهم في بيئة مغلقة ومتأثرة بـ "تأثيرات الشبكة".

على الرغم من المظهر اللامركزي لإمكانية الوصول إلى ميزات هذه المنصات، إلا أن القوة والتحكم يتركزان في أيدي عدد محدود من الشركات الكبيرة، فالمنصات مثل فيسبوك وجوجل، على الرغم من ادعائهما الحياد، تمارسان السلطة السياسية بشكل مقصود أو غير مقصود من خلال الخوارزميات الخفية وقواعد توحيد التفاعلات، وتفرضان أذواقهما الخاصة، وهكذا، في الأحزاب الرقمية، لم يتم إلغاء الوسيط فحسب، بل تم إخفاؤه في شكل منصات يسيطر عليها قادة الحزب، مما يتيح إمكانية التأثير على نتائج عمليات اتخاذ القرار.

تتمثل إحدى السمات البارزة للأحزاب الرقمية في التركيز الشديد على البيانات، فجمع وتحليل معلومات المستخدمين وإجراء الاستبيانات بهدف معرفة آراء الأعضاء، يوفر إمكانية اتخاذ قرارات سياسية مبنية على رغبات الشعب، كما أن العضوية المجانية في هذه الأحزاب تتم بهدف استقطاب أكبر عدد من الأعضاء واكتساب المزيد من القوة،

ويُتوقع لاحقًا النشاط السياسي المجاني للأعضاء في الحملات الرقمية ، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي إنشاء قواعد بيانات ضخمة لمعلومات الأعضاء وتحليلها من خلال تعليمات برمجية محددة إلى تعزيز السيطرة المركزية للحزب ، وبالتالي، في الأحزاب الرقمية، ينتقل التركيز من السياسات الحزبية إلى مشاركة الأعضاء وتجربة المستخدم للمنصات.

يتميز الحزب الرقمي، كونه مزيجًا من الحزب الجماهيري والحزب التلفزيوني، بقدرته على استقطاب أعداد كبيرة من الأعضاء وسرعة أدائه العالية، ويوفر الفضاء الافتراضي لهذه الأحزاب إمكانية المشاركة السهلة وعن بُعد للأفراد، ويخلق فرصة ثمينة للمشاركة السياسية لمجموعات مثل الأشخاص ذوي الإعاقة أو الذين يواجهون قيودًا زمنية، ومع ذلك، فإن الفجوة الرقمية وعدم توفر الإنترنت والتكنولوجيا لبعض الأفراد، يشكل تحديًا أساسيًا في مسار الشمول الكامل لهذا النوع من الأحزاب.

**الأحزاب الرقمية: المشاركة كأداة لا غاية**

تُعدّ الأحزاب الرقمية ظاهرة ناشئة في المشهد السياسي، تتجاوز مجرد الاستفادة من التقنيات الحديثة لتمثل تحولًا جوهريًا في الرؤى والثقافة السياسية،و يكمن جوهر هذا التحول في نهج يُعرف بـ "المشاركة الشاملة" الذي يقوم على قيم مثل الانفتاح، والعفوية، والشفافية، والأصالة، والفورية، وله جذوره في الثقافة الرقمية والثقافات الفرعية المرتبطة بها، وفي هذا السياق، يبرز تساؤل أساسي حول المفهوم الحقيقي لـ "المشاركة" ضمن هذا الإطار، وما هي أهميتها بالنسبة للأحزاب الرقمية؟

عمليًا، تعني المشاركة في هذا السياق التدخل المباشر والفعال للمواطنين العاديين في عمليات صنع القرار السياسي، بدلاً من الاعتماد الكلي على الممثلين المنتخبين،و تؤمن الأحزاب الرقمية بأن المشاركة الشعبية الواسعة تؤدي إلى طرح أفكار مبتكرة وخلاقة، وتدفع في النهاية بالسياسات نحو نهج أكثر شعبية وكفاءة ،وبالتالي، ارتقى مفهوم المشاركة لهذه الأحزاب من مجرد أداة إلى هدف نهائي،و يعكس هذا التحول في الرؤية انتقال المواطنين من مجرد متلقين للحقوق إلى مواطنين فاعلين،

مراقبين، ومشاركين طوعيين. بهذا المعنى، تُعتبر المشاركة نوعًا من "التمثيل الذاتي" حيث يعمل كل فرد كممثل لنفسه، وتُراعى الاحتياجات الفردية بشكل أفضل.

السؤال المحوري الآخر هو: كيف تتحدى الأحزاب الرقمية الهياكل التقليدية والبيروقراطية للأحزاب القديمة، وتوفر الأرضية لمشاركة شعبية أوسع في المجال السياسي؟ تكمن الإجابة في أن هذه الأحزاب، بدلاً من تعريف نفسها كـ "حزب" ذي هياكل رسمية وتسلسل هرمي، تميل إلى لعب دور "الحركة"؛ وهي مجموعة من الأفراد اجتمعوا حول هدف مشترك،

لا منظمة جامدة وغير مرنة، لهذا السبب، تستخدم مصطلحات مثل "غير قانوني" و "بلا قيادة" وترفع شعارات مثل "نحن لسنا حزبًا"،

المثال البارز على ذلك هو "حركة النجوم الخمسة" في إيطاليا، التي لا تعد نفسها رسميًا حزبًا ولا ترغب في ذلك، حتى في تسمية منصاتها، تبتعد هذه الأحزاب عن المصطلحات الحزبية،و على سبيل المثال، تعد أحزاب القراصنة نفسها نوعًا من "ويكيبيديا" سياسية ذات هيكل مفتوح، يتيح للجميع التعبير عن آرائهم واتخاذ القرارات، ويُطلق سياسيو هذه الأحزاب على أنفسهم اسم "المتحدثين باسم المواطنين"، وليس سياسيين بالمعنى التقليدي، كما أن وضع قوانين جديدة مثل تحديد فترات التمثيل وتنظيم الاستفتاءات يأتي في إطار زيادة الشفافية والمساءلة في السياسة ، والشعار المحوري لبعض هذه المجموعات هو "الديمقراطية بدون أحزاب"؛ بحجة أن الأحزاب السياسية تسعى فقط لتحقيق مصالحها وتضر بفاعلية الديمقراطية، وبالتالي فإن إزالة الأحزاب والمشاركة المباشرة للشعب في العمليات السياسية ضرورية، فعلى سبيل المثال، تدعي حركة النجوم الخمسة أنها تمثل الشعب بأكمله، وليس مجرد جزء معين، وقد طرحت حتى فكرة إلغاء البرلمان، بشكل عام، تفتقر الأحزاب الرقمية إلى هياكل رسمية معقدة وتعتمد بشكل أكبر على المشاركة الشعبية من القاعدة إلى القمة، على غرار الحركات الاجتماعية.

مع هذه التطورات، لا تزال هناك أسئلة لا حصر لها حول الأحزاب الرقمية بدون إجابات، ومنها: كيف يمكن ضمان المشاركة الحقيقية والشاملة لجميع شرائح المجتمع في هذه الأنظمة؟ وفي غياب الحماس الأولي، كيف يمكن ضمان استدامة وكفاءة هذه الأنظمة؟

بالإضافة إلى ذلك، يواجه النهج التشاركي للأحزاب الرقمية تحديات مهمة:

النرجسية وتحوّل المشاركة إلى غاية بذاتها: في هذا السياق، ينصب اهتمام الحزب أو المجموعة على خلق مظاهر المشاركة واستعراضها، بدلاً من السعي لتحقيق أهداف اجتماعية ملموسة، ونتيجة لذلك، يُهمَل الهدف الأساسي لصالح التركيز على المشاركة ذاتها كإنجاز شكلي.

اللامساواة وأرستقراطية المشاركة: الادّعاء بتحقيق المساواة للجميع في الفضاء الإلكتروني ليس سوى وهم. ففي الواقع، يفرض الأفراد الذين يملكون وقتًا وموارد أكثر نفوذهم على عملية اتخاذ القرار، فإن الحضور المستمر وقضاء وقت أطول في هذا الفضاء يُتيح لمجموعة بعينها فرض رؤاها وتشكيل ما يشبه "أرستقراطية المشاركة"، وهو ما يتنافى مع جوهر الديمقراطية الحقيقية.

تجاهل هياكل السلطة: الفضاء الإلكتروني ليس بيئة محايدة، تلعب المنصات وهياكل السلطة الموجودة مسبقًا تأثيرًا كبيرًا على عمليات صنع القرار، تحدد خوارزميات الشبكات الاجتماعية المحتوى الذي يُشاهد أكثر والمحتوى الذي يحظى باهتمام أقل. يؤدي هذا إلى سماع بعض الآراء بشكل أكبر وتجاهل بعضها الآخر. تجاهل هياكل السلطة هذه يتحدى فكرة عملية صنع قرار تلقائية وديمقراطية.

لذلك، ضرورة إعادة تعريف المشاركة الرقمية: ينبغي على الأحزاب والمنصات السياسية الرقمية أن تُدرك أن المشاركة ليست غاية بذاتها؛ بل وسيلة لتحقيق أهداف عليا، فإن ضمان فرص متساوية لجميع فئات المجتمع، وفهم بنية السلطة وتأثيرها في عملية اتخاذ القرار،

يمثلان أساسًا لا غنى عنه لضمان التوازن الديمقراطي. فالمشاركة الرقمية، فإن لم تُدار بعناية ووعي، قد تتحوّل إلى بيئة تُكرّس هيمنة فئة بعينها، مما يُفضي إلى نشوء دكتاتورية رقمية تتعارض مع مبادئ الديمقراطية التشاركية.

**الانتقال من المكاتب التقليدية إلى المنصات الرقمية / تفكيك الهياكل التقليدية وتحديات الديمقراطية الداخلية**

**الأحزاب الرقمية**، بنهجها المختلف عن الأحزاب التقليدية التي تعتمد على الهياكل المادية مثل المكاتب والفروع المتعددة، لا تشعر بالحاجة إلى تنظيمات واسعة ومركزية، على سبيل المثال، اكتفى حزب "بوديموس" بغرفتين صغيرتين في حي عادي بدلًا من مبنى فاخر، ينبع هذا النهج من عدة عوامل أساسية: أولًا، تجنب البيروقراطية المعقدة والهياكل الإدارية المرهقة التي تعيق اتخاذ القرارات السريعة والأداء الرشيق. ثانيًا، توفير التكاليف الباهظة لصيانة المكاتب والمباني، خاصة بالنسبة للأحزاب الناشئة التي تفضل استثمار مواردها المالية في مجالات مثل الدعاية في الفضاء الرقمي، ثالثًا، أسباب أيديولوجية تسعى هذه الأحزاب من خلالها إلى إظهار قربها من عامة الناس وتأكيد حضورها النشط في الفضاء الرقمي، وذلك بالابتعاد عن رموز السلطة والثروة.

بشكل عام، تعاني هذه الأحزاب من نوع من "رهاب المكان"؛ بمعنى أنها تتجنب إنشاء موقع ثابت ومحدد يمكن أن يدفعها نحو هياكل بيروقراطية ويبعدها عن الناس، إذ إنها تعتقد أن الشفافية ووضوح أدائها هو مفتاح كسب ثقة الجمهور، وأن الهياكل الحزبية التقليدية ذات الطبيعة الخفية والتسلسل الهرمي لم تعد فعالة. ومع ذلك، لم تنفصل الأحزاب الرقمية تمامًا عن إرث الأحزاب التقليدية، ولا تزال تحتفظ بمؤسسات مثل اللجان المركزية والموظفين بأجر في هيكلها، حتى أن بعضها لديه مكاتب، لكنها تسعى جاهدة لإخفائها لتجنب التشابه مع الأحزاب التقليدية؛ على سبيل المثال، يقع مكتب حزب بوديموس في شارع هادئ وبدون أي لافتات.

إحدى السمات البارزة للأحزاب الرقمية هي عدم الاعتماد الشديد على موقع جغرافي معين للمشاركة في الأنشطة السياسية، فباستخدام المشاركة عبر الإنترنت، لا تحتاج هذه الأحزاب إلى شبكة واسعة من الممثلين المحليين، وهذا يفتح الباب أمام دخول أفراد جدد إلى الساحة السياسية، حتى بدون سجل نشاط على المستوى المحلي.

مع ذلك، فإن النقطة الجديرة بالملاحظة هي أن العديد من هذه الأحزاب الرقمية، مثل حركة "النجوم الخمس" الإيطالية، قد نسيت بعض مُثُلِها الأولية بعد وصولها إلى السلطة.

تتمثل مخاوف بعض النشطاء السياسيين، لا سيما من الاتجاهات اليسارية، في أن إلغاء الفروع المحلية ونظام التمثيل في الأحزاب الرقمية سيؤدي إلى إضعاف الديمقراطية الداخلية وتقليل النقاشات المتعمقة حول مختلف القضايا،

لكن دراسة حول حركة "النجوم الخمس" الإيطالية تشير إلى وجود دوافع أخرى وراء هذه التغييرات، ووفقًا لأحد الموظفين السابقين في الحركة،

كان الهدف الرئيسي من إلغاء الفروع المحلية هو قطع الاتصال بين الأعضاء العاديين والقيادة العليا للحزب وتركيز السلطة في يد القيادة المركزية، وقد عُد هذا القرار رد فعل على الخلافات الشديدة بين قيادة الحزب والمجموعات المحلية، وقد فاقم الوضع التصريحات الحادة لأحد أعضاء البرلمان الأوروبي الذي وصف الفروع المحلية للأحزاب بأنهم "نشطاء سيئون"، و يبدو أن هذه التغييرات، على الرغم من أنها تبدو غير ديمقراطية ظاهريًا، إلا أنها متجذرة في صراعات السلطة الداخلية للأحزاب، كما تظهر تجربة حزب "مومنتوم" وصراعاته الداخلية أن القادة المركزيين للأحزاب غالبًا ما يواجهون صعوبة في التعامل مع القادة المحليين المتمردين والفصائل المنظمة داخليًا.

فيما يتعلق بحركة "النجوم الخمس"، دعت قيادة الحزب المجموعات المحلية إلى الانسحاب عبر إرسال رسالة، وقدمت نفسها على أنها الممثل الشرعي الوحيد للحركة، وقد اتخذت هذه الإجراءات، ظاهريًا، بهدف "تطبيع الحزب" واعتماد سياسات أكثر اعتدالًا، ولكنها في الواقع كانت محاولة للتحكم في السلطة وتركيزها في يد القيادة المركزية، وكذلك نقل صلاحية التحدث من قاعدة الحزب إلى قمته.

ومع ذلك، فإن إلغاء المجموعات المحلية والنشطاء القدامى يمكن أن يؤدي إلى فقدان أفراد ذوي خبرة وإحباط الأعضاء الآخرين، من ناحية أخرى، قد يعزز الاعتماد الكلي على الفضاء الرقمي شعورًا بالعزلة وفقدان الانتماء الجماعي بين الأعضاء، ولهذا السبب، تبنت بعض الأحزاب الرقمية، مثل "بوديموس"، نهجًا وسطيًا، حيث تستفيد من الإمكانيات عبر الإنترنت، وفي الوقت نفسه، أنشأت مساحات مثل "البيوت البنفسجية" للتفاعل وجهًا لوجه وتبادل الأفكار بين الأعضاء.

ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، مثل الحفاظ على الانسجام التنظيمي بين العدد الكبير من الأعضاء وتأمين الموارد المالية، و في نهاية المطاف، تتمثل المهمة الأهم لهذه الأحزاب في إيجاد توازن بين الأنشطة عبر الإنترنت وتلك غير المتصلة بالإنترنت، والحفاظ على الجذور الاجتماعية للحزب.

**المنصات الحزبية الرقمية: أداة للمشاركة أم بيئة للتحيز؟ تمكين أم استبداد؟**

تأخذ العديد من المنصات الرقمية، مثل "ليكوويد فيدباك" و"بارتيسيبا" و"البرلمان والمواطنون"، دورًا متزايد الأهمية في الهياكل الحزبية، و توفر هذه المنصات إمكانيات عديدة، منها تسهيل اتخاذ القرارات الداخلية للحزب، وإنشاء مجموعات افتراضية للتفاعل والنقاش، وإتاحة الدعم المالي للحزب، وتنظيم التدريب السياسي عبر الإنترنت، ومع ذلك، لا ينبغي اعتبار

هذه المنصات مجرد أدوات برمجية محايدة؛ بل هي مصممة بناءً على مبادئ وفلسفات سياسية معينة، وقد تحمل بشكل غير مقصود تحيزات وتوجهات محددة؛ لذلك، ولتجنب وهم الحياد، من الضروري دراسة هذه التحيزات المحتملة بعناية.

في هذا السياق، توجد انتقادات موجهة لنهج "الديمقراطية الاستفتائية" المطبق في بعض هذه المنصات الرقمية،

و يرى النقاد أن هذه الطريقة تبسط القضايا السياسية المعقدة وتتجاهل تفاصيلها الدقيقة، كما يثار قلق من أن القادة الاستبداديين قد يستغلون آلية الاستفتاء لإضفاء الشرعية على سلطتهم، ويعتقد البعض أن التعرض المستمر للمواطنين لكم هائل من الأسئلة في هذه المنصات قد يؤدي إلى إرهاق ذهني وتقليل الدافع للتفكير العميق في القضايا السياسية، ويرى آخرون أن الاستفتاء، بدلاً من تعزيز الديمقراطية، يمكن أن يصبح أداة في أيدي الديكتاتوريين، لأنه غالبًا ما يقدم على شكل مشروع قانون كامل ويطرح سؤال "هل توافق أم تعارض؟" دون فرصة للتعديل أو التفاوض،و في هذا الرأي، يبدو الاستفتاء وكأنه يخضع القائد لإرادة الشعب، لكنه في الواقع يمكن أن يعزز قوته، وهكذا، يمكن أن يكون الاستفتاء فرصة ثمينة للمشاركة الشعبية ورافعة في أيدي الحكام المستبدين.

من بين المنصات المذكورة، تعطي بعضها مثل "ليكوييدفيدباك" و"لوميو" الأولوية لنهج استشاري قائم على تبادل الآراء، وقد استفادت منها حركات مثل "احتلوا وول ستريت"، في المقابل، تركز منصات أخرى مثل :تلك المستخدمة من قبل حركة النجوم الخمسة و"بوديموس"، بشكل أكبر على آليات التصويت وتستخدم بشكل أساسي للانتخابات التمهيدية وتحديد الخطوط السياسية، أما النقطة المهمة فهي التأثير الكبير لطريقة تصميم هذه المنصات – بما في ذلك اللغة المستخدمة، الهيكل البصري، وطريقة عرض نماذج الديمقراطية – على تصورات المواطنين وفهمهم لمفهوم الديمقراطية.

توفر منصة "ليكوييد فيدباك" آلية التمثيل بالوكالة، مما يتيح للأفراد الذين يفتقرون إلى الخبرة أو الوقت الكافي المشاركة في عمليات صنع القرار، و في هذا النظام، يمكن للمستخدمين تفويض شخص موثوق به للتصويت نيابة عنهم في المجالات المتخصصة، مع الاحتفاظ بحق التصويت المباشر وسحب الوكالة في أي وقت،و تتيح هذه المنصة من خلال دمج الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة، التعبير عن مختلف الآراء والاقتراحات قبل التصويت، مما يؤدي إلى تحسين جودة وعدالة القرارات، ومع ذلك، كشف التحدي المتعلق بإمكانية التصويت بأسماء مستعارة في هذه المنصة عن تعارض بين الحفاظ على الخصوصية ومصداقية الأصوات، وأظهر أن المساس بمصداقية الأصوات يمكن أن يقوض نزاهة الديمقراطية الرقمية بأكملها.

في المقابل، واجهت منصة "روسو" مشاكل مثل عدم التصنيف المناسب للتعليقات، وانخفاض جودة بعضها، ونقاط ضعف أمنية ، يستخدم حزب "بوديموس" في إسبانيا منصة "بارتيسيبا" لمناقشة وتبادل آراء الأعضاء، وبرنامج "Nvotes" مفتوح المصدر ذو الأمان العالي للتصويت في الانتخابات الداخلية والاستفتاءات، كما يستخدم حزب "فرنسا الأبية" منصة "NationBuilder" لوضع الخطط الحزبية واستطلاع آراء الأعضاء.

بشكل عام، تركز غالبية هذه المنصات على جمع الآراء والتشاور مع الأعضاء، على الرغم من أن التصويت يعد أيضًا أداة مهمة لإضفاء الشرعية على القادة، فالتحدي الأساسي هنا هو إيجاد حل لدمج المشاورة والتصويت بفعالية وإنشاء نموذج هجين يسمى "التمثيل التشاركي" الذي يشمل كلاً من المشاركة الشعبية ودور الممثلين،

بالإضافة إلى ذلك، يعد توفير الأمن والمصداقية لهذه المنصات أمرًا بالغ الأهمية، حيث يوجد دائمًا خطر اختراق المتسللين، وسرقة المعلومات أو التلاعب بها، والاحتيال الداخلي، ومثال على ذلك سرقة بيانات مستخدمي حركة النجوم الخمسة الإيطالية بسبب ضعف التشفير، وهو دليل على هذه المخاطر. لمواجهة هذه التهديدات، يبدو استخدام التشفير القوي، والمصادقة ثنائية العوامل، والتحقق من النتائج من قبل مؤسسات مستقلة ضروريًا.

**تداعيات الرقمنة على الأحزاب السياسية: تركيز السلطة وتقليص دور الأعضاء**

على الرغم من التصور الأولي بأن رقمنة هياكل الأحزاب ستؤدي إلى زيادة مشاركة الأعضاء، إلا أن التجربة العملية تُظهر أن هذا التحول غالبًا ما يُفضي إلى تركيز أكبر للسلطة في أيدي القادة وتقليص الدور الفعّال لأعضاء الحزب في عمليات صنع القرار،و في هذه الأحزاب الرقمية، يستغل القادة إمكانيات الفضاء الإلكتروني لتوجيه النقاشات والتحكم فيها، وما يُطرح تحت مسمى "الديمقراطية الرقمية" يتحول في كثير من الحالات إلى نوع من "الشعبوية الرقمية" حيث تقتصر مشاركة الأعضاء على ردود فعل سطحية وغير فعالة؛ لذلك من الضروري أن نتوخى الحذر الشديد لضمان ألا تُهدد عملية الرقمنة جوهر الديمقراطية الحقيقية.

يتطلب تقييم الديمقراطية الرقمية فحصًا دقيقًا للآليات الداخلية للحزب وتحديد الأطراف الفاعلة الرئيسية في عملية صنع القرار، ويُعد مدى الدور الفعلي لأعضاء الحزب في هذه القرارات مؤشرًا رئيسيًا لقياس مدى ديمقراطية الهيكل الحزبي،و على سبيل المثال: في حزب بوديموس الإسباني، توجد آلية تُعرف باسم "مبادرات المواطنين بوديموس" التي تتيح للأعضاء تقديم المقترحات، لكن حتى الآن لم يصل أي من هذه المقترحات إلى مرحلة الموافقة.

من التحديات الأخرى القائمة فرض عوائق وشروط صعبة لمشاركة الأعضاء. إن تحديد نُصُب عالية جدًا لدعم المقترحات يحرم عمليًا العديد من الأعضاء من إمكانية المشاركة الفعالة، ويبدو أن هذه الأحزاب الرقمية، عمليًا، تُقدم عرضًا للديمقراطية، بينما تظل السلطة الرئيسية في أيدي القادة، ولا يلعب الأعضاء دورًا كبيرًا في عمليات صنع القرار.

الأحزاب مثل حركة النجوم الخمسة وبوديموس، على الرغم من الإمكانات الكامنة للفضاء الإلكتروني في تسهيل النقاش وتبادل الآراء واتخاذ القرارات التشاركية، قد مالت أكثر نحو آليات التصويت والديمقراطية التمثيلية، وهذا يعني أنه بدلاً من عقد جلسات للنقاش وتبادل وجهات النظر، هناك ميل لإجراء تصويتات سريعة عبر الإنترنت لاتخاذ القرارات.

الدافع وراء هذا النهج، على ما يبدو، هو جذب أقصى قدر من المشاركة وتسريع عملية صنع القرار،

إن إدارة نقاش طويل ومعقد بحضور آلاف الأشخاص في الفضاء الإلكتروني أمر يستغرق وقتًا طويلاً وصعبًا، بينما يعد التصويت عبر الإنترنت عملية سريعة وتتيح مشاركة واسعة النطاق.

مع ذلك، تُشير الدلائل إلى أنه في كثير من الحالات، تتصرف هذه الأحزاب عند تصميم استطلاعات الرأي والاستفتاءات بطريقة تُفضي إلى النتائج المرجوة للقادة،و طرح الأسئلة بشكل متحيز وتجاهل النتائج غير المرغوبة، من بين هذه الحالات، بالإضافة إلى ذلك، وقبل اتخاذ القرارات الهامة، يسعى قادة الحزب، من خلال نشر خطوط دعائية محددة في المدونات ووسائل الإعلام الحزبية، إلى توجيه الأعضاء نحو التصويت المطلوب، وبالتالي يبدو أن هذه الاستفتاءات قد تحولت إلى أداة لفرض قرارات القادة على الأعضاء بدلاً من أن تكون انعكاسًا حقيقيًا لآرائهم.

في الختام، يمكن القول : إن آمال الديمقراطية الرقمية قد خُذلت، حيث لم يترك قادة الحزب، باحتكارهم للسلطة وغياب الشفافية في عمليات صنع القرار، دورًا فعالًا للأعضاء، و غالبًا ما تقتصر مشاركة الأعضاء على ردود الفعل السطحية، وقد أدى التركيز المفرط على التصويت إلى القضاء على فرصة النقاش وتبادل الآراء البناء.

**ظهور "القائد فوق الرقمي": تحول في مفهوم القيادة السياسية في العصر الرقمي**

في عام 2017، استعرض السياسي الفرنسي جان لوك ميلانشون نهجًا جديدًا في القيادة السياسية من خلال بث خطاباته المتزامنة في سبع مدن مختلفة، وهو ما يُعرف بـ "القائد فوق الرقمي"، و يتميز هؤلاء القادة بحضورهم الفعال والمؤثر في الفضاء الافتراضي، واستغلالهم للأدوات الرقمية لنقل رسالتهم وصورتهم بسرعة ومباشرة إلى جمهور واسع، وبالتالي اكتساب نفوذ كبير من خلال بناء روابط عاطفية وكسب الدعم العام.

رغم التصورات المبكرة التي رافقت ظهور وسائل الإعلام الرقمية، والتي افترضت تراجع دور القيادة الحزبية وتحول هيكل السلطة من النموذج العمودي إلى الأفقي، تُبيّن الوقائع السياسية أن القادة ما زالوا يشكّلون محور العمل الحزبي، فهم يضطلعون بأدوار أساسية في رسم السياسات، وتوجيه التنظيم، وتوضيح رؤية الحزب، وقد شدّد منظّرون أمثال ماكس فيبر وروبرت ميشيلز على ضرورة وجود القائد، مشيرين إلى عجز الجماهير عن تنظيم نفسها بصورة فعالة، كما أشار سيغموند فرويد إلى دور القائد في تعزيز شعور الانتماء والتضامن بين أعضاء الجماعة، واعتبر أن فكرة "تنظيم بلا قيادة" تفتقر للجدوى والمعنى.

في عصر الإعلام الرقمي، أصبح الوصول إلى السلطة السياسية مرهونًا بالحضور الفعّال والمؤثّر في الشبكات الاجتماعية، إذ تجاوز تأثير القادة حدود الشوارع والمظاهرات التقليدية إلى فضاءات جديدة مثل استوديوهات التلفزيون والمنصات الرقمية، و اليوم يُنظر إلى القادة الكاريزميين كمنقذين يظهرون في لحظات الأزمات والانقسام المجتمعي، مقدمين أنفسهم بوصفهم بدائل إصلاحية للهياكل الحزبية والبيروقراطية الراسخة، وغالبًا ما تستند جاذبيتهم، كما أشار ماكس فيبر، إلى المشاعر والانطباعات العامة أكثر من اعتمادها على المنطق والحجج العقلانية.

ومع ذلك، فإن ظهور هؤلاء "القادة الفائقين" ينطوي على مخاطر أيضًا، ومن أهم هذه المخاطر القلق من تحول هذه القيادة المركزة والشخصية إلى ديكتاتورية، وكذلك احتمال انهيار الحزب بعد زوال كاريزما القائد ، وفي النهاية تعتمد الإجابة على السؤال عما إذا كان هؤلاء القادة الفائقون "شرًا ضروريًا" لإعادة بناء المنظمات أو مجرد ظاهرة عابرة وخطيرة، على كيفية ترسيخ كاريزما القائد في هيكل تنظيمي مستدام، فإذا ترّسخت الكاريزما الفردية في إطار هيكل متماسك ودائم، يمكن اعتبار ذلك خطوة إيجابية؛ وإلا، فإن غياب القائد قد يؤدي إلى انهيار المنظمة.

في العالم الرقمي اليوم، يحتاج القائد السياسي إلى إتقان مهارات الاتصال والإعلام والفضاء الافتراضي،و تُعد القدرة على التواصل الفعال والمفهوم مع الجماهير عبر وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك التلفزيون، ذات أهمية خاصة، فعلى سبيل المثال: استغل بيبيه غريللو، مؤسس حركة "النجوم الخمس" الإيطالية، مهاراته الكوميدية والمسرحية لجذب الجمهور وزيادة نفوذه.

**استقطاب وأداء مشاركة أنصار الأحزاب الرقمية**

استطاعت الأحزاب الرقمية، مستفيدة من الإمكانيات الواسعة للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، أن تجذب بسهولة طيفًا واسعًا من الأنصار، وقد جمعت على ما يبدو قوة هائلة ، ومع ذلك، يكشف الفحص الدقيق أن نسبة ضئيلة فقط من هؤلاء الأنصار يشاركون بفاعلية واستمرارية في الأنشطة الحزبية، بينما تكتفي الغالبية العظمى بالمراقبة والتفاعلات المحدودة مثل الإعجاب والتعليقات.

تحتاج الأحزاب السياسية، للحفاظ على وجودها ونفوذ كلمتها، إلى قاعدة أنصارية قوية ونشطة ،ويُعد هؤلاء الأنصار القوة الدافعة الرئيسية للأحزاب ويشملون طيفًا من الأفراد؛ من أولئك الذين يصوتون فقط وقت الانتخابات إلى الأفراد الذين يسعون بكل جهدهم لتحقيق أهداف الحزب، ومع ذلك يتجه الميل العام للعضوية التقليدية في الأحزاب نحو الانخفاض ؛ و أحد أسباب ذلك هو تقليص دور الأحزاب إلى منظمات انتخابية بحتة تسعى للتفاعل مع الناس بشكل رئيسي قبيل الانتخابات.

في ظل التحولات التي فرضها العصر الرقمي، بات على الأحزاب السياسية أن تنخرط بشكل نشط في شبكات التواصل الاجتماعي، وتتفاعل مباشرة مع الجمهور، وتصغي إلى آرائه، وتتكيف مع قواعد هذا الفضاء الجديد، فغياب هذا التفاعل لم يعد مجرد قصور،

بل قد يفضي إلى تهميش الحزب وإقصائه من المشهد السياسي، وقد أثبتت الأحزاب الرقمية قدرتها على اجتذاب أعداد كبيرة من المؤيدين خلال فترات وجيزة، مقارنة بالأحزاب التقليدية التي استغرقت سنوات طويلة لبناء قواعد جماهيرية مماثلة،

ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى عاملين أساسيين: أولاً، زيادة الاهتمام العام بالقضايا السياسية بعد الأزمات الاقتصادية والمخاوف المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، ثانيًا: سهولة العضوية في هذه الأحزاب التي لم تعد تتطلب دفع تكاليف مالية، مما قلل بشكل كبير من حواجز الدخول، ومع ذلك، تظهر أمثلة مثل حركة النجوم الخمسة الإيطالية أن تعقيد عملية التسجيل بشكل مفرط يمكن أن يعيق جذب الأنصار؛ لذلك لعب إلغاء الحواجز المالية وتسهيل عملية العضوية دورًا كبيرًا في نجاح الأحزاب الرقمية.

لقد شهد دور المتطوعين في الأحزاب الرقمية تحولاً أيضاً، فبينما كان المتطوعون في الأحزاب التقليدية غالبًا ما يؤدون دور الأتباع المطيعين، أصبحوا اليوم نشطاء مبدعين يستفيدون من مصداقيتهم وشبكتهم الاتصالية في الفضاء الافتراضي، ويقومون بتخصيص رسائل الحزب ونشرها على نطاق واسع.

يتكوّن هيكل الأحزاب الرقمية من فئتين رئيسيتين: الأولى تضمّ المتطوعين النشطين الذين يشاركون باستمرار في الأنشطة والمناقشات الحزبية على الإنترنت، ويُسهمون في نشر محتوى الحزب وتوسيع دائرة تأثيره الرقمي، والثانية تشمل المؤيدين غير النشطين أو "الخفيين"، الذين تقتصر مشاركتهم على التفاعلات العرضية مثل الإعجابات أو التعليقات المختصرة، ورغم محدودية دورهم، تشكّل هذه المجموعة الغالبية العددية داخل الحزب، وتُمثّل قوة كامنة لنشر الرسائل السياسية وتعزيز الحضور الرقمي، فتُساهم هذه التفاعلات السطحية في تعزيز الثقة بقيادة الحزب، وإن كان تحويل هذا الدعم الصامت إلى نشاط فعلي لا يزال تحديًا حقيقيًا، كما تُظهر الإحصاءات أن المشاركة الفاعلة في صنع القرار الحزبي عبر الإنترنت لا تتجاوز 20% من الأعضاء، ما يعكس تفاوت مستويات الانخراط بين مختلف شرائح القاعدة الرقمية.